

**قاعدة "المشقة تجلب التيسير" في أحكام القضاء
تطبيقات عملية**

أ.م.د. محمد أحمد مطر

جامعة الفلوجة كلية العلوم الإسلامية

تدور هذه الدراسة حول كيفية استخدام قاعدة من القواعد الفقهية الهامة والتي تسمى "المشقة لا تجلب التيسير" خصوصاً في المعاصرة وتصف الدراسة نظرية هذه القاعدة بشكل مختصر ولكنها تتضمن الهدف الرئيسي ألا وهو بيان تطبيقات الفقه الإسلامي في كل زمان ومكان. وهذا من خلال جمع جملة من المسائل الفقهية المتعلقة بأداء العبادات والقضاء، إلى جانب بيان علاقتها بقاعدة المشقة تجلب التيسير، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على مجموعة من التساؤلات ومنها: كيف أن قاعدة المشقة تجلب التيسير تحل المسائل الناس في أمور أداء العبادات بالمعايير الشرعية؟ هل يكون هناك تفريط أو إفراط في أداء العبادات بسبب عدم الفهم هذه القاعدة المشقة تجلب التيسير وقضاء تلك العبادات؟ ما هي العلاقة بين قاعدة المشقة تجلب التيسير وأثرها على الفقهية المعاصرة في أداء العبادات وقضائها؟ كيف يمكن لهذه القاعدة القيام بحل تلك المسائل الفقهية المعاصرة والتي تدور حول أداء العبادات وقضائها بأفضل صورة ممكنة؟ وتم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للدراسة حيث أنه أفضل المناهج التي تتناسب مع موضوع الدراسة الحالية، لوجود العديد من النصوص التي مستمدة من مصادر موثوقة في الإسلام أي من القرآن والسنة النبي صلى الله عليه وسلم وكتب الفقه القديمة المعتمدة عند المذاهب الأربعة.

المقدمة:

أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد... إن تعليم الفقه من أعظم القربات إلى الله تعالى، حيث أنه السبب في أداء العبادات بالصورة الصحيحة، والذي يعرف من خلاله الحلال والحرام، وبه تدفع وساوس النفس والشيطان. فإن من محاسن الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، هي العناية بظروف وأحوال المكلفين عند التشريع، فلم يشرع للناس شيئاً لا يطيقون تحمله ولا الاتيان به، أي أن الشارع قد أباح الانتقال من العزلة إلى الرخصة في بعض الأحوال التي تستوجب ذلك، رحمة من الله جل وعلا، ومنها قول الله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) ^(١). وأما من كان الصوم غير جاهده فهو بمعنى الصحيح الذي يطيق الصوم؛ فعليه أداء فرضه. وقد ورد في السنة ما يدل على هذا مبدأ التيسير في الدين وذلك في أحاديث عديدة من أهمها قوله صلى الله عليه وسلم: "بعثت ميسرين ولم تبعثوا معسرين" ^(٢). فيدل هذا الحديث على أن التشريع لم يبعث لتعسير حياة الناس بل تيسيراً لهم. وقاعدة المشقة تجلب التيسير هي من فروع القواعد الفقهية المستمدة من نصوص الكتاب والسنة، وهي تطبق على جملة واسعة من مسائل الفقه سواء فقه العبادات أو المعاملات أو الجنائيات.

أهمية الدراسة:

إن أهمية موضوع البحث قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية في أحكام القضاء واضحة حيث أنه يتعلق بعلم الفقه الذي عليه مدار الأحكام الشرعية العملية لكل المكلف بيان المعايير والضوابط الأساسية من الكتاب والسنة وما يتبعهما من الأدلة عند استخدام القاعدة والاستدلال بها في شعيرة العبادات والقضاء. كما أن الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بفن القواعد الفقهية وبالأخص قاعدة المشقة تجلب التيسير لحل أمور الناس ومعالجة مشاكل الناس هاته وفق التشريع الإلهي من لدن الصحابة إلى عصرنا وهذه الثروة دائماً في ازدياد بسبب مستجدات العصر.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع لأنه الحاجة الملحة إلى بيان رخص الشرع وتخفيفاته بناء على الأعذار الموجبة لذلك فأحكام التي ينشأ عن تطبيقها حرج على المكلف ومشقة فالشريعة تخففها بقدر ما يستطيع المكلف دون إخراج أو عسر. أن قاعدة "المشقة تجلب التيسير" هي قاعدة التيسير الشرعي والرخص الشرعية، وأن روح الشريعة السمحة تتجلى فيه.

مشكلة وأسئلة الدراسة:

تتضح مشكلة هذا البحث من خلال الاطلاع على موضوع قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة في العبادات، ما سبب على الناس مشقة شديدة في أداء العبادات، أو كان سبباً لتساهل كثير من الناس في أداء العبادات، وهو من الجوانب التي لم يتطرق إليها أحد بالدراسة، ف جاء هذا البحث ليجيب عن التساؤلات الآتية:

١. كيف قاعدة المشقة تجلب التيسير تحل المسائل الناس في أمور القضاء بالمعايير الشرعية؟
٢. هل يكون هناك تفریط أو إفراط في أداء القضاء بسبب عدم الفهم هذه القاعدة المشقة تجلب التيسير؟
٣. ما هي العلاقة بين قاعدة المشقة تجلب التيسير وأثرها على القضايا الفقهية المعاصرة في العبادات؟
٤. كيف يمكن لهذه القاعدة القيام بحل المسائل الفقهية المعاصرة؟

أهداف الدراسة:

ويمكن للباحث إجمال أهداف هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١. جمع جملة من المسائل الفقهية المتعلقة بأداء العبادات وأحكام القضاء التي تتعلق بها، مع بيان صلتها بقاعدة المشقة تجلب التيسير.
٢. وضع رؤية فقهية منهجية واضحة ومستمدة من الكتاب والسنة عند استخدام هذه القاعدة الفقهية الجليلة، حتى لا يكون هناك تفریط ولا إفراط في تنزيلها على مسائل الفقه المعاصرة في العبادات، بمعنى بيان الضوابط والمعايير الشرعية والفقهية المنهجية لقاعدة المشقة تجلب التيسير تخص في العبادات وأحكام القضاء.
٣. بيان أهمية مكانة القواعد الفقهية على شكل العموم قاعدة المشقة تجلب التيسير على وجه الخصوص عند ممارسة الاجتهاد الفقهي والعناية بظروف المكلفين.
٤. بيان واقعية وصالحية الفقه الإسلامي لكل زمان ومكان، ولكل فرد ومجتمع.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والتقليب في جوانب الموضوع فقد عثرت على عدد من الدراسات والبحوث القريبة من مجال البحث الذي أدرسه؛ وإن افترقت عنه في كثير من النواحي إلا أنها تتوازي مع هذه الدراسة من نواح أخرى، ومن أهمها ما يأتي:

الدراسة الأولى: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع بقلم استاذ علماء الدين، أبو بكر بن مسعود بن احمد الكاسان الحنفي، سبعة المجلدات للناشر المطبعة الجمالية، سنة النشر ١٣٢٨. وجه الاتفاق بين الدراستين: تشبه هذه الدراسة بالدراسة الحالية ككونهما يبحثان عن الأحكام الفقهية.

وجه الاختلاف: تختلف هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث أن الدراسة السابقة تحدث عن مسائل الفقهية عموماً ولكن أن دراستنا الحالية تحدث عن مسائل الفقهية متعلقة بقاعدة المشقة تجلب التيسير في جوانب العبادات.

الدراسة الثانية: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، وجه الاتفاق بين الدراستين: وتشبه هذه الدراسة بالدراسة الحالية كونهما يبحثان عن قاعدة المشقة.

وجه الاختلاف: تختلف هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث أن الدراسة السابقة تحدث عن قاعدة المشقة تجلب التيسير بتفصيل ويحتوي ايضاً القواعد الخمس التي ترجع إليها جميع مسائل الفقه، ولكن أن دراستنا الحالية تختص قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة في العبادات.

الدراسة الثالثة: فتاوى معاصرة من تأليف الدكتور يوسف القرضاوي في ثلاثة أجزاء للناشر دار القلم سنة ١٤٢٦م - ٢٠٠٥. وجه الاتفاق بين الدراستين: وتشبه هذه الدراسة بالدراسة الحالية كونهما يبحثان عن مسائل الفقهية المعاصرة في الطهارة وني الصلاة وني الصوم وي الحج. **وجه الاختلاف:** تختلف هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث أن الدراسة السابقة تحدث عن مسائل الفقهية عموماً في الحياة الإنسان، ولكن أن دراستنا الحالية يختص بخصوص قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة في العبادات.

الدراسة الرابعة: قواعد الفقه الكلية اعداد دكتورة فكرية أحمد السيد، يستخدم هذا الكتاب لمنهج جامعة الأزهر قاهرة للبنات قسم الشريعة الإسلامية وهي مقالة لم تغط أكثر جوانب القاعدة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل للناشر دار الكتاب العلمية سنة ١٤٠٣ - ١٩٨٣. **وجه الاتفاق بين الدراستين:** وتشبه هذه الدراسة بالدراسة الحالية ككونهما يبحثان عن قاعدة المشقة.

وجه الاختلاف: تختلف هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث أن الدراسة السابقة تحدث عن قاعدة المشقة تجلب التيسير بتفصيل ويحتوي ايضاً القواعد الخمس التي ترجع إليها جميع مسائل الفقه، ولكن أن دراستنا الحالية تختص قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة في العبادات.

الدراسة الثالثة: فتاوى معاصرة من تأليف الدكتور يوسف القرضاوي في ثلاثة أجزاء للناشر دار القلم سنة ١٤٢٦م - ٢٠٠٥.

وجه الاتفاق بين الدراستين: وتشبه هذه الدراسة بالدراسة الحالية كونهما يبحثان عن المسائل الفقهية المعاصرة في أداء العبادات. وجه الاختلاف: تختلف هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث أن الدراسة السابقة تحدث عن مسائل الفقهية عاما في الحياة الإنسان، ولكن أن دراستنا الحالية يختص بخصوص قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة في العبادات وأحكام القضاء. الدراسة الرابعة: قواعد الفقه الكلية إعداد دكتورة فكرية أحمد السيد. يستخدم هذا الكتاب لمنهج جامعة الأزهر قاهرة للبنات قسم الشريعة الإسلامية وهي مقالة لم تغط أكثر جوانب القاعدة المشقة لا تجلب التيسير. وجه الاتفاق بين الدراستين: وتشبه هذه الدراسة بالدراسة الحالية كونهما يبحثان عن قاعدة المشقة تجلب التيسير. وجه الاختلاف بين الدراستين: تختلف هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث أن الدراسة السابقة تحدث عن قاعدة المشقة تجلب التيسير فقط، ولكن أن دراستنا الحالية سوف تقوم التدريب على قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة في أداء العبادات وأحكام القضاء. الدراسة الخامسة: قاعدة المشقة تجلب التيسير مفهومها وتطبيقاتها بقلم الدكتور / الشريف حمزة علي الكتابي، هي مقالة نشرت في موقع الألوكة. وجه الاتفاق بين الدراستين: وتشبه هذه الدراسة بالدراسة الحالية كونهما يبحثان عن قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها وقد اشتملت على استعراض مفهوم القاعدة وتأسيسها وبعض نماذج لها. وجه الاختلاف: تختلف هذه الدراسة بالدراسة الحالية من حيث أن الدراسة السابقة تحدث عن مسائل قاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها عموما، ولكن أن دراستنا الحالية يختص بقاعدة المشقة تجلب التيسير وتطبيقاتها الفقهية المعاصرة في أداء العبادات وأحكام القضاء.

منهج البحث: المنهج الذي سأسلكه في هذا البحث وأقوم عليه؛ هو المنهج الوصفي التحليلي لبعض النصوص التي استمدت من الكتب الفقهية القديمة وهي دراسة فقهية، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية من الكتب الفقهية. وكما سأستعين بالمنهج التطبيقي في إجراء تطبيقات أحكام المتعلقة بالعبادات المعاصرة، ووصف ظواهر في المسائل المتعلقة بأداء العبادات وأحكام القضاء، وجمع المعلومات والحقائق والملاحظات عنها ووصف الظروف أو المشقة الخاصة بها وتقدير حالتها الذي تجلب التيسير.

المطلب الأول: مفهوم قاعدة المشقة تجلب التيسير

أولا: القاعدة الفقهية لغة: على وزن فاعلة مثل قول "قعدة قعودا" والجمع: قواعد.^(٣) والقواعد هي من صفات الإنانث، فلا يمكن أن يُقال "رجال قواعد"، فقد قال الله تعالى: (والقواعد من النساء)^(٤)، وقال الزجاج: هن اللواتي قعدن عن الزواج. ويوجد حديث لأسماء الأشهلية تقول فيه: " إنا معشر النساء محصورات مقصورات قواعد بيوتكم، وحوامل أولادكم، فهل نشارككم في الأجر؟ فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: " نعم، إذا أحسنتن تبعل أزواجكن وطلبتن مرضاتهم."^(٥) والقواعد الأساس وقواعد البيت أساسه. قال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد السحاب أصولها المعترضة في السماء شبهت بقواعد البناء. وقال راغب الأصفهاني في المفردات: ومعنى القاعدة في اللغة الأساس وجمعها قواعد وهي أساس الشيء وأصوله، حسيا كان ذلك الشيء مثل قواعد البيت، أو معنويا مثل قواعد الدين، أي دعائمه.^(٦) وقد ورد هذا اللفظ في كتاب الله العزيز: (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل)^(٧). كما قال الله تعالى (فأتى الله بنيانهم من القواعد)^(٨). فمعنى القاعدة في الآيتين الأساس والأصل وهي في الأغلب صفة ومعناها: الثابتة.^(٩)

ثانيا: القاعدة الفقهية في الاصطلاح: وهناك العديد من التعريفات الخاصة بالقاعدة الفقهية في الاصطلاح ومنها:

القاعدة عند النحويين: هي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه، مثل قول: أن الفاعل مرفوع إذ أن هذه القاعدة تنطبق على كل فاعل ولا يشذ عنها إطلاقا، ومثل قول: أن المفعول به منصوب فيكون كل مفعول به حكمه النصب ولا يشذ عن هذا الحكم إطلاقا.

القاعدة عند الأصوليين: هي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه، مثل قول الأصوليين: في حالة أن الأمر تم تجريده من القرائن أفاد الوجوب، فإن هذه قاعدة أصولية تنطبق على جميع الأوامر التي تم تجريدها عن القرائن، ولا يشذ عن هذا إطلاقا.^(١٠)

القاعدة عند الفقهاء: اتجه الفقهاء في التعريف الخاص بالقاعدة إلى اتجاهين:

التعريف الأول: " أن القاعدة هي الأمر الكلي الذي ينطبق على الكثير من الجزئيات التي تفهم أحكامها منها.

التعريف الثاني: " أن القاعدة هي حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أغلب جزئياته لتعرف أحكامها منه.

وإذا تمعنا في التعريفين نجد أنه لا يوجد فارق كبير بينهما فيرى أصحاب الاتجاه الأول أن القاعدة هي أمر كلي ولم يريدوا من كلمة كلي الانطباق الخاص بالقاعدة على جميع الأفراد حيث لا يخرج فرد ولكنهم أرادوا به القواعد الكلية التي لم تدخل قاعدة منها تحت أخرى حتى وإن خرج منها بعض الأفراد، فتعني كلمة الكلية هنا الأكثرية والأغلبية.^(١١) ومن أصحاب الرأي الأول: التقطازاني والجرجاني، فقد قام

الجرجاني بتعريف القاعدة على أنها: " قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها "، وقام التفتازاني بتعريفها على أنها: " حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه".^(١٢) أما من أصحاب الرأي الثاني: هو الإمام الشاطبي في " الموافقات " فقال أنه لما قصد الشارع ضبط الخلق للقواعد العامة وكانت العوائد جرت بها سنة الله أكثرية لا عامة، وقد تم وضع الشريعة بناء على هذا الوضع كان الأمر المُلغى له هو القيام بإجراء القواعد على العموم العادي وليس على العموم الكلي التام الذي لا يتخلف عنه جزء ما.^(١٣)

ثانياً: مفهوم المشقة

المشقة لغة: عرفها ابن منظور: المشقة بالفتح: هو الصرع البائس، وقيل غير البائس، وهو أيضا الموضع المشفوق كأنه يسمى بالمصدر وجمعه شقوق، والشق أيضا الناحية من الجبل.^(١٤) وبالكسر: من المشقة الناحية التي تلحقك المشتقة في الوصول إليها.^(١٥) وفي الحديث الشريف: "لولا أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة".^(١٦) أي: أولاً أن أثقل على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، وفي حديث أم زرع وجدني في أهل غنيمة بشق، والشق: الفصل في الشيء، كأنها أرادت أنهم في موضع حرج ضيق كالشق في الجبل.^(١٧) المشقة اصطلاحاً: عرفها الإمام الشاطبي: أنها التكليف بما لا يطاق حيث ينتج عنه عناد وتعب.^(١٨)

ثالثاً: مفهوم التيسير

التيسير في اللغة: التيسير ضد العسر.^(١٩) وفي الحديث النبوي (أن هذا الدين يسر) .^(٢٠) ويسر الرجل: سهلت ولادة غنمه وإبله ولم يعطب منها شيء، والعرب تقول: قد يسرت الغنم إذا ولدت وتهيات للولادة.^(٢١)

التيسير في الاصطلاح: عرفه الأصوليون: بأنه عمل لا يجهد النفس ولا يثقل الجسم وهو حصول شيء عفوا بلا كلفه.^(٢٢)

رابعاً: قاعدة المشقة تجلب التيسير إن الشريعة الإسلامية لم تقصد في أحكامها العنت والمشقة، فإذا ظهرت مشقة جلبت التيسير.^(٢٣) ومن أصول الشريعة الإسلامية المقطوع بصحتها رفع الحرج عن الناس وإرادة اليسر بهم فقد شرعت الرخص مراعاة لأعدائهم ودفعا للمشقة عنهم، وبهذا يوجد نوعين من الأحكام في الشريعة الإسلامية أحكام العزيمة وأحكام الرخص. وتعني هذه القاعدة: إذا زالت الضرورة عاد حكم الأصل.^(٢٤) فقد شرع الله سبحانه وتعالى: زمرة من العقود بنص شرعي استثناء من القواعد العامة وهذا خلاف القياس منها: السلم، والإجازة والوصية، والجعالة، والحوالة، والقراض وغيرها.^(٢٥)

المطلب الثاني: تطبيقات قاعدة المشقة تجلب التيسير في أحكام القضاء، في الصوم

أولاً: تعريف الصوم

الصوم لغة: هو الإمساك^(٢٦)، ومنه قول: صام النهار إذ وقف سير الشمس، قال الله عز وجل: (إني نذرت للرحمن صوماً)^(٢٧)، أي: صمتاً، حيث أنه إمساك عن الحديث.

الصوم اصطلاحاً: هو إمساك مخصوص، وهو الإمساك عن الأكل والشرب، والجماع من الصباح إلى المغرب مع النية.^(٢٨)

حكم صيام شهر رمضان: وصوم رمضان فرض واجب، وهو ركن من أركان الإسلام؛ وقد فرض الله سبحانه الصوم في السنة الثانية للهجرة في شهر شعبان، كما قال ابن حجر الهيتمي في شرح الأربعين، فصام رسول الله تسعة رمضان. أدلة وجوب الصيام من الكتاب قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)^(٢٩)، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: " بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً ".^(٣٠) أن نص من القرآن والحديث يدل على يجب الصوم على المسلمون، وأجمعت الأمة على وجوب صيام رمضان على المسلمين، وأن من أنكر وجوبه كفر.

حكم تارك الصوم: قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: " إذا أفطر الإنسان في رمضان مستحلاً لذلك، وهو يعلم بتحريمه استحلالاً له، وجب قتله، وإن كان فاسقاً عوقب عن فطره في رمضان ".^(٣١)

شروط صحة الصوم:

أولاً: الإسلام. فالكافر الأصلي والمرید عمله غير مقبول، لقول الله تعالى: (لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين)^(٣٢) يدل على أن الشرك تبطل الأعمال.

ثانياً: العقل. فالقلم مرفوع عن المجنون، للحديث السابق: " رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يعقل.

ثالثاً: الظهارة أي من دم الحيض والنفاس وما إلى ذلك، فالحائض والنفساء يحرم عليهما الصيام ويحب عليهما القضاء لقول عائشة رضي الله عنها: " كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء الصيام ولا نؤمر بقضاء الصلاة ".^(٣٣)

- استخدام اللبوس وما إلى ذلك للصائم وتطبيق القاعدة عليها:

اختلف العلماء في حكم استخدام اللبوس والحقن الشرجية ونحوها في نهار رمضان، وهي كما يلي: الرأي الأول: ذهب جمهور المذاهب الأربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلة وقول للزبدي إلى أن الحقن الشرجية مفطرة في نهار رمضان. وعللوا قولهم: بما رواد البيهقي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: " الفطر مما دخل"^(٣٤)، ولأن فيها إيصالاً للمائع المحقون به إلى الحوف عن طريق منفذ مفتوح معتاد.^(٣٥)

الرأي الثاني: ذهب الظاهرية، وابن تيمية، وبعض المالكية إلى أن هذه الحقن غير مفطرة وهو قول الشيخ الشلتوت والشيخ سيد سابق وهو قول الزبدي. وعللوا قولهم بما يلي: بأن هذه الحقن غير مغذية بل تستقرغ ما في البدن كما لو شمس شيئاً من المسهلات، كما أن هذا المائع لا يصل إلى المعدة.^(٣٦)

الرأي الثالث: يبدو لي رجحان ما ذهب إليه القائلون بأن الحقن الشرجية غير مفطرة خاصة لمن ابتلي كما قال بعض المالكية ولم يكن له مجال في تأخير ذلك إلى ما بعد الإفطار، ويجوز لما ابتلى بذلك أن يأخذ بهذا القول ويكون صيامه حينئذ صحيحاً ولا يفسد صيامه بذلك، الحقنة الشرجية يدخل بها الماء إلى الجوف، ولكن لا يصل إلى المعدة فلا تقطر ومن العلماء من فرق بين ما إذا كان هناك اتصال بين فتحة الشرج والمعدة أو لا؟ وتم امتصاص أشياء مغذية أو لا فإذا كان هناك اتصال بين فتحة الشرج والمعدة عن طريق المستقيم المتصل بالأمعاء الغليظة وامتصاص الطعام يتم عن طريق الأمعاء الغليظة وقد يكون عن طريق الأمعاء الغليظة امتصاص بعض الأملاح والسكريات، ففي هذه الحالة تكون هذه الحقن الشرجية مفطرة.^(٣٧)

- قضاء رمضان بعد مرور آخر:

الإطعام مع القضاء لمن دخل عليه رمضان آخر ولم يقض ما عليه من الأيام، ففيها خلاف بين العلماء، ويدل أن تأخير القضاء إلى رمضان الآخر إن كان بعذر كاستمرار المرض أو السفر أو وجود حمل أو إرضاع فلا يلزم إلا القضاء، وإن كان بعذر غير ذلك التوبة والاستغفار، وعليه عند جمهور العلماء فدية طعام مسكين لكل يوم مع القضاء وأن الرجح عدم وجوب الفدية، إلا أنه إن فعل ذلك احتياطاً فحسن. ويجوز دفع الفدية قبل البدء في القضاء لأن الفدية متعلقة بتأخير القضاء، وليست متعلقة بالبدء في القضاء، وعلى هذا فيجوز إخراج الفدية في اليوم الذي سيصومه قضاء أو قبله أو بعده.^(٣٨) وقضاء رمضان يكون على التراخي، لكن الجمهور قيده بما إذا لم يفت وقت قضاؤه، بأن يهل رمضان آخر لقول عائشة رضي الله تعالى عنها: " كان يكون على الصوم من رمضان، فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان، لمكان النبي صلى الله عليه وسلم"^(٣٩)، كما لا يؤخر الصلاة الأولى إلى الثانية. ولا يجوز عند الجمهور تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر يأت به لحديث عائشة هذا فإن أحر فعليه الفدية أي إطعام مسكين لكل يوم؛ لما روي عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم قالوا: فيمن عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان آخر: عليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم وهذه الفدية للتأخير، ويجوز الإطعام قبل القضاء ومعه وبعده.^(٤٠) والأفضل عند من يرى وجوب الفدية للتأخير، أو يراها احتياطاً أن يكون دفعها له قبل القضاء مسارعة منه إلى الخير، وبعدها عن آفات التأخير، كالنسيان، قال المرداوي الحنبلي رحمه الله: " يطعم ما يجزئ كفارة، ويجوز الإطعام قبل القضاء ومعه؛ وبعده، قال المجد أي ابن تيمية جد شيخ الإسلام " الأفضل تقديمه عندنا مسارعة إلى الخير، وتخلصاً من آفات التأخير".^(٤١)

إذا مات المريض أو المسافر، وما على حالما من المرض والسفر لا يلزمهما القضاء لعدم إدراكهما عدة من أيام آخر، وإن صح المريض، وأقام المسافر، ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة لإدراكهما العدة بهذا المقدار. ومعنى اللزوم هنا أنه أصبح ف ذمته. وتبرأ ذمته بأحد أمرين:

١. إما بصيام وليه عنه، لحديث عائشة: " من مات وعليه صيام؛ صام عنه وليه"^(٤٢)، فصيام الولي عن الميت من باب البر به لا الوجوب عليه؛ ويؤيد ذلك ما رواه الشيخان، عن ابن عباس: " جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، فأقضيه عنها؟ قال: " نعم فدين الله أحق أن يقضى".^(٤٣) ومن المعلوم أن الإنسان ليس مطالباً بقضاء دين غيره إلا من

باب البر والصلة، لأن الأصل براءة الذمم؛ وأن المكلف غير ملزم بأداء ما يثبت في ذمته غيره، فالصحيح جواز الصيام عن الميت لا وجوبه؛ وبه تبرأ ذمة الميت.

٢. وإما بالإطعام عنه أي بإخراج طعام مسكين من تركته وجوباً عن كل يوم فاته لأنه ذنن لله تعلق بتركته؛ ودين الله أحق أن يقضى. واشترط بعض الفقهاء أن يكون قد أوصى بذلك، وإلا لم يخرج من تركته شيء لأتاما حق الورثة والصحيح أن حق الورثة من بعد وصية يوصي بها أو دين وهذا دين، لأنه حق المساكين في ماله.

المطلب الثالث: تطبيقات قاعدة المشقة تجلب التيسير في أحكام القضاء في الصلاة

أولاً: تعريف الصلاة

الصلاة في اللغة: هي الدعاء، وهو الأصل في معانيها^(٤٤)، ومن هذا قول الله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم).^(٤٥) والصلاة من الله حسن الثناء، ومن الملائكة الدعاء، قال الله عز وجل: (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً).^(٤٦)

الصلاة في الاصطلاح: هي عبادة لله ذات أقوال وأفعال معلومة مخصوصة؛ مفتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم، وسميت صلاة لاشتمالها على الدعاء.^(٤٧) والمراد بالأقوال: التكبير والقراءة والتسبيح والدعاء ونحوه، والمراد بالأفعال: القيام والركوع والسجود والجلوس ونحوه.^(٤٨) فالصلاة كانت اسماً لكل دعاء فصارت اسماً لدعاء مخصوص، أو كانت اسماً لدعاء فنقلت إلى الصلاة الشرعية لما بينها وبين الدعاء من المناسبة؛ والأمر في ذلك متقارب، فإذا أطلق اسم الصلاة في الشرع لم يفهم منه إلا الصلاة المشروعة؛ فالصلاة كلها دعاء: دعاء مسألة: وهو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو كشف ضرر، وطلب الحاجات من الله وحده بلسان المقال.^(٤٩) ودعاء عبادة: وهو طلب الثواب بالأعمال الصالحة: من القيام والقعود؛ والركوع؛ والسجود، فمن فعل هذه العبادات فقد دعا ربه وطلبه بلسان الحال أن يغفر له فتبين بذلك أن الصلاة كلها دعاء مسألة ودعاء عبادة؛ لاشتمالها على ذلك كله.^(٥٠)

ثانياً: حكم الصلاة إن الصلاة فرض على كل مسلم بالغ عاقل، قال الله تعالى: (إن الصلاة كانت على المسلمين كتاباً موقوتاً).^(٥١)

ومن أدلة مشروعيتها الصلاة من السنة الشريفة ما يلي:

١- ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال: " ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك. فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة.. " .^(٥٢)

٢- وقوله صلى الله عليه وسلم - للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الصلاة: " خمس صلوات في اليوم والليلة ". قال الأعرابي: هل علي غيرها؟ قال: " لا إلا أن تطوع .. " .^(٥٣)

- حكم قضاء الصلاة للحائض وقد اتفق الفقهاء على عدم صحة الصلاة من الحائض حيث أن الحيض مانع من صحة أداء الصلاة، كما أنه يمنع وجوبها من الأصل، ويحرم على المرأة أدائها.^(٥٤) وعن هذا قال ابن المنذر: قد أجمع أهل العلم على إسقاط فرض الصلاة عنها في أيام حيضها^(٥٥)، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت أبي حبيش: " إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي ".^(٥٦) كما نقل النووي الإجماع على سقوط وجوب الصلاة عنها^(٥٧)، واتفق الفقهاء على أن قضاء ما فات الحائض في نام حيضها ليس بواجب، لما روت معاذة قالت: سألت عائشة فقلت: ما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة، فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية، ولكني أسأل، قالت: " كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم؛ ولا نؤمر بقضاء الصلاة ".^(٥٨)

الخلاصة:

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

- إن قاعدة المشقة تجلب التيسير هي إحدى القواعد الفقهية الكبرى التي بني عليها الفقه الإسلامي.
- تعني المشقة العسر والعناء الخارجان عن حدِّ العادة والاحتمال والتيسير هو التخفيف والرفق واللين الحسن.
- إن قاعدة المشقة تجلب التيسير هي قاعدة جليظة تدخل في جميع أبواب الفقه.
- المشقة المعتبرة في التيسير هي المشقة الحقيقية التي تنفك عنها التكاليف الشرعية غالباً.

• إن المشقة المنفية هي المشقة التي يحصل معها تعب ظاهر وجرح واضح وجلي، فقد تعرض لبعض المكلفين، فإن القوي قد يضعف، والصحيح قد يمرض فيحتاجون بذلك للرخص الشرعية، بحيث لا تحجبهم عن العبادات، فيظهر بذلك التيسير جلياً. ونوصي الدراسة بما يلي:

توصي الدراسة لطلاب العلم الشرعي إجراء المزيد من الدراسات التي تعني بموضوع الدراسة، والعناية والبحث والتعمق في مجال القواعد الفقهية، فعلى الرغم من وجود العديد من المؤلفات بها غير أن المجال البحثي لا يزال متسعاً للخوض فيها وخاصة في قاعدة المشقة تجلب التيسير. التّحقّق لعدم الخلط بين المشاق الحقيقية والوهمية وخاصة في هذا الزمن الذي كثر فيها التيسيرات غير الجائزة من استناد ضال للقاعدة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الطبري، محمد بن جرير، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، تفسير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١.
٢. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، تحقيق: أحمد البروين وإبراهيم أطفنس، دار الكتب المصرية، ط١.
٣. الرازي، أبو عبد الله بن عمر فخر الدين، ١٤٢٠هـ، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.
٤. الشوكاني، محمد بن علي بن عبد الله، ١٤١٤هـ، فتح القدير، دار ابن كثير، بيروت، ط١.
٥. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، تفسير السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا، مؤسسة الرسالة، ط١.
٦. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١٤٢٠هـ، تحقيق: سامي بن محمد، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط١.
٧. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، ١٤٢٢هـ، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط١.
٨. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي، ١٩٩٨م، تحقيق: بشا عواد معرف، دار الغرب الإسلامي، ط١.
٩. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، سنن البيهقي، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣.
١٠. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط١.
١١. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصيا بطي، دار الحديث، مصر، ط١.
١٢. البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، صحيح البخاري، ١٣٧٩هـ، دار المعرفة، بيروت، د.ط.
١٣. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، ١٤٠٦هـ/١٩٨٧م، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب، ط١.
١٤. ابن عابدين علاء الدين محمد بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١.
١٥. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، د.ت، د.ط.
١٦. الخطيب، شمس الدين محمد بن أحمد، ١٤١٥هـ، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، ط١.
١٧. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين أحمد بن محمد، المغني، مكتبة القاهرة، د.ط، د.ت.
١٨. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، ١٤٠٤-١٤٢٧هـ، دار السلاسل، ط٢.
١٩. الطيار، عبد الله بن محمد بن أحمد، ١٤٢٥هـ، الصلاة وصف مفصل للصلاة، دار الوطن للنشر والتوزيع، ط١.
٢٠. الزحيلي، وهبة مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
٢١. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد للطباعة.
٢٢. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أبي أيوب بن سعد شمس الدين ابن القيم الجوزي، ١٤١١هـ/١٩٩١م، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

هوامش البحث

- (٢) البخاري، ٤٤٩٢.
- (٣) الزبيدي، ص ٩/٤٩٠.
- (٤) سورة النور: ٦٠.
- (٥) تفسير القرطبي، ج ١٧، ص ١٨٨.
- (٦) الأصفهاني، ص ٤٠٩.
- (٧) سورة البقرة: ١٢٧.
- (٨) سورة النحل: ٢٦.
- (٩) الزمخشري، ج ١، ص ٣١١.
- (١٠) أبي زهرة، ص ١٧٦.
- (١١) الحموي، ج ١، ص ٥١.
- (١٢) التفتازاني، ٢٠/١.
- (١٣) الشاطبي، ج ٣، ص ١٦٩، ١٧٠.
- (١٤) ابن منظور، ٨٠/١١.
- (١٥) الأصفهاني، ٢٦٤/١.
- (١٦) البخاري، ٨٧٧.
- (١٧) ابن منظور، ١٦٦/٧.
- (١٨) الشاطبي، ٨/٢.
- (١٩) ابن منظور، ٣١٦/٥.
- (٢٠) البخاري، ١٦/١.
- (٢١) ابن منظور، ٣١٦/١٥.
- (٢٢) الشاطبي، ٥٢/٢.
- (٢٣) الجوزية، ١٦/١٤.
- (٢٤) الشاطبي، ٩١/٢.
- (٢٥) الزحيلي، ٢٦٢.
- (٢٦) ابن منظور، ٣٥٠/١٢.
- (٢٧) مريم: ٢٦.
- (٢٨) الفيومي، ٣٥٢/١.
- (٢٩) البقرة: ١٨٥.
- (٣٠) الترمذي، ٥٧.
- (٣١) ابن تيمية، ٢٦٥/٢٥.
- (٣٢) الزمر: ٦٥.
- (٣٣) أبي داود، ٢٦٣.
- (٣٤) البيهقي، ٢٦١/٤.
- (٣٥) المغني، ١٠٥/٣.
- (٣٦) ابن تيمية، ٥٥.
- (٣٧) ابن تيمية، ٥٥.
- (٣٨) الموسوعة الفقهية، ٧٦/٢٨.

- (٣٩) مسلم، ١١٤٦ .
(٤٠) ابن كثير، ٢/٢٩٢ .
(٤١) المرادوي، ٣/٣٣٣ .
(٤٢) البخاري، ١٩٥٢ .
(٤٣) البخاري، ١٩٥٣ .
(٤٤) المرتضى، ٤٣٧ .
(٤٥) التوبة: ١٠٣ .
(٤٦) الأحزاب: ٥٦ .
(٤٧) الجرجاني، ١٣٤ .
(٤٨) الطيار، ١٢ .
(٤٩) منزلة الصلاة في الإسلام، ٨ .
(٥٠) منزلة الصلاة في الإسلام، ٨ .
(٥١) النساء: ١٠٣ .
(٥٢) البخاري، ١٠٤/٢ .
(٥٣) البخاري، ١٨/١ .
(٥٤) الموسوعة الفقهية، ٣١٥ .
(٥٥) ابن المنذر، ٤٢ .
(٥٦) البخاري، ٥٥ .
(٥٧) الموسوعة الفقهية، ٣١٥ .
(٥٨) مسلم، ٢٦٥ .